

## 101639 - بلده يكثر فيها التبرج ، فهل يُنكر على المتبرجات في الشارع ؟

### السؤال

عندنا في بلادنا وخصوصا الحي الذي أسكنه تبرج كبير وتشبه بالنصارى فهل علي أن أنهى بعض المتبرجات في الشارع عن التبرج أم أن في ذلك فتنة علي ؟ وبالتالي أغض بصري وأنكر بقلبي ؟

### الإجابة المفصلة

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أظهر شعائر الإسلام ، وهو صفة للأمة صاحبة الخيرية ، كما قال تعالى : ( كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ )

آل عمران/110

وله شروط وآداب سبق بيانها في جواب السؤال رقم (96662)

وإذا كان يترتب على الإنكار مفسدة أعظم ، لم يجب ، بل يحرم حينئذ ؛ لأن الشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها ، ودرء المفاسد وتقليلها .  
وانشغال الشاب بالإنكار على كل متبرجة في طريقه - في بلد يكثر فيه التبرج - قد يكون سببا لفتنته ، وإساءة الظن به ، مع شغل وقته وزمانه ، لكن عليه أن يشتغل بدعوة قريباته وأهله ، وأن يبين لهم حرمة التبرج ، ووجوب الحجاب ، ففي ذلك خير عظيم ، وتقليل للمنكر والشر .

وقد قرر جمع من أهل العلم أنه إذا غلب الظن عدم الاستجابة والانتفاع بالإنكار لم يجب .

قال ابن رشد رحمه الله في "البيان والتحصيل" : " إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب على كل مسلم بثلاثة شروط :

أحدها : أن يكون عارفا بالمعروف والمنكر . إذ لا يأمن من أن ينهى عن المعروف ويأمر بالمنكر لجهله بحكهما .

والثاني : أن لا يؤدي إنكاره المنكر إلى منكر أكبر منه مثل أن ينهاه عن شرب الخمر فيؤول نهيته عن ذلك إلى قتل نفس وما أشبه ذلك .

والثالث : أن يعلم أو يغلب على ظنه أن إنكاره المنكر مزيل له ، وأن أمره مؤثر ونافع

. فالشرطان : الأول والثاني مشترطان في الجواز ، والشرط الثالث مشترط في الوجوب  
فإذا عُدَّ الشرط الأول والثاني لم يجز أن يأمر ولا ينهى ، وإذا عدم الشرط الثالث  
ووجد الشرط الأول والثاني جاز له أن يأمر وينهى ولم يجب ذلك عليه ”  
انتهى نقلا عن “المدخل” لابن الحاج (1/70) باختصار

. وقال الغزالي في الإحياء (2/328) : ” إذا عِلِمَ أنه لا يفيد إنكاره ، ولكنه لا يخاف  
مكروها فلا تجب عليه الحسبة لعدم فائدتها ، لكن تستحب لإظهار شعائر الإسلام وتذكير  
الناس بأمر الدين ” انتهى

. وينظر : الفروق ، للقرافي (4/255).

ومنه يعلم أنه إذا غلب على الظن عدم الاستجابة سقط الوجوب .

وقال الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله : ” الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر  
فرض كفاية ، إذا قام به مَنْ يكفي سقط عن الناس ، وإذا لم يقم به من يكفي : وجب على  
الناس أن يأمروا بالمعروف وينهوا عن المنكر ، لكن لا بد أن يكون بالحكمة ، والرفق ،  
واللين ؛ لأن الله أرسل موسى وهارون إلى فرعون وقال : ( فَقُولَا لَهُ قَوْلًا  
لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى )

طه/44

، أما العنف : سواء كان بأسلوب القول ، أو أسلوب الفعل : فهذا ينافي الحكمة ، وهو  
خلاف ما أمر الله به .

ولكن أحيانا يعترض الإنسان شيء يقول : هذا منكر معروف ، كحلق اللحية مثلاً ، كلُّ  
يعرف أنه حرام ، خصوصاً المواطنين في هذا البلد ، ويقول : لو أنني جعلتُ كلما رأيت  
إنساناً حالقاً لحيته – وما أكثرهم – وقفْتُ أنهاه عن هذا الشيء : فاتني مصالح كثيرة  
، ففي هذه الحال : ربما نقول بسقوط النهي عنه ؛ لأنه يفوّت على نفسه مصالح كثيرة ،  
لكن لو فرض أنه حصل لك اجتماع بهذا الرجل في دكان أو في مطعم أو في مقهى : فحينئذٍ  
يحسن أن تخوفه بالله ، وتقول : هذا أمر محرم ، وأنت إذا أصرت على الصغيرة صارت في  
حَقِّك كبيرة ، وتقول الأمر المناسب ” انتهى من  
“لقاءات الباب المفتوح” (110/5) .

والله أعلم .